الرد على تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات
عن مراجعة القوائم المالية للشركة في ٢٠١٩/٦/٣٠

الملحوظة	الرد
– عدم قيام الشركة بالرد على بعض تقاريرنا المبلغة لها رغم إرسال إدارة مراقبة الحسابات عدة إستعجالات في هذا الشأن ، ومن ذلك :	
١- التعقيب على رد الشركة على تقرير مراقب الحسابات عن الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية للشركة فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ والصادر برقم ٦٦ بتاريخ ٢٠١٩/٣/٢٧ .	– تم الرد .
٢- تقرير بنتيجة فحص ومراجعة جانب من أعمال وحسابات منطقتى القنال وبورسعيد التابعتين للشركة خلال الفترة من ٢٠١٨/٧/١ حتى ٢٠١٩/٣/٣١ والصادر برقم ١٤٢ بتاريخ ٢٠١٩/٥/١٣ .	– تم الرد بتاريخ ٢٠١٩/٩/٢٢.
٣- تقرير بنتيجة مراجعة جانب من حسابات وأعمال المركز الرئيسى للشركة عن العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ والصادر برقم ١٨٩ بتاريخ ٢٠١٩/٧/١٠ .	– تم الرد .
٤- التعقيب على رد الشركة على تقرير بنتيجة فحص ومراجعة جانب من أعمال وحسابات قطاع الشرقية التابع للشركة خلال الفترة من ٢٠١٨/٧/١ حتى ٢٠١٩/٢/٢٨ والصادر برقم ٢٠٤ بتاريخ ٢٠١٩/٧/١٨ .	– تم الرد .
– مما يُعد مخالفا للمواد ١٢ ، ١٧ من أحكام قانون الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ المُعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٩٨ .	
– يتعين الإلتزام بأحكام قانون الجهاز المركزى للمحاسبات وموافاتنا بالردود على التقارير المُشار إليها أعلاه .	
– عدم قيام الشركة بتعديل بعض مواد النظام الأساسى وفقاً لما تم من تعديل على بعض أحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وما تم من تعديل لبعض أحكام اللائحة التنفيذية لذات القانون والصادر برقم (٤) لسنة ٢٠١٨ بتاريخ يناير ٢٠١٨ ، و وفقاً لمذكرتنا المُبلغة للشركة برقم ١٧٥ بتاريخ ٢٠١٩/٦/١٩ ورد الشركة عليها برقم ٢٣٧ بتاريخ ٢٠١٩/٦/٢٥ بأنه سيتم التعديل من خلال الدعوة لإنعقاد جمعية عامة غير عادية تنعقد في ذات يوم إنعقاد الجمعية العامة العادية للشركة لإعتماد القوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/٦/٣٠ ، ووفقاً لما أشير في الجمعية العامة غير العادية للشركة بتاريخ ٢٠١٩/٧/٧ فى هذا الشأن .	– سيتم الدعوة لعقد جمعية عامة غير عادية لإستكمال تعديل النظام الاساسى للشركة مستقبلا .
– يتعين إستكمال تعديل النظام الأساسى ليتفق مع مواد القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وقرار وزارة الإستثمار والتعاون الدولى رقم ١٦٧ لسنة ٢٠١٨ .	

الملحوظة	الرد
- ما زالت الشركة لا تلتزم بأحكام المادة رقم (١) من القانون رقم (٨٥) لسنة ١٩٨٣ بشأن صرف مكافآت ومرتبات ممثلي الحكومة والأشخاص الاعتبارية العامة والبنوك وغيرها من شركات القطاع العام فى البنوك المشتركة وشركات الإستثمار وغيرها من الشركات والهيئات وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٦٠٦) لسنة ٢٠٠٨ وقرار وزير الإستثمار رقم ١١٦ لسنة ٢٠١٠ والسابق مخاطبة الشركة من قبل إدارة مراقبة الحسابات بمذكرة بهذا الشأن برقم صادر ٢٩ فى ٢٠١٩/٢/١٨ والتى إنتهت إلى عدم صرف أية مبالغ إلى السادة ممثلى المال العام من أعضاء مجلس الإدارة بصفتهم الشخصية وأن تؤول تلك المبالغ إلى جهات عملهم الأصلى . - **نكرر التوصية بالإلتزام بالقوانين والقرارات السابق ذكرها .**	- تم مخاطبة الشركة القابضة للصناعات الغذائية بكتاب الجهاز المركزى للمحاسبات فى هذا الشان ولم يتم الرد علينا من الشركة القابضة للصناعات الغذائية حتى تاريخه .
- ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن مخالفة الشركة لأحكام المواد " ٢١ ، ٢٣ ، ٢٥ " من قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ التى تقضى بإمساك دفتر خاص بالجرد . - ومخالفة ما تقضي به أحكام المادة رقم (١٤) من اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ بشأن إمساك دفتر ملخص الضريبة حيث تنص على أن " يلتزم المسجل إمساك دفاتر وسجلات محاسبية منتظمة منها دفتر ملخص الضريبة والذي يوضح فيه إجمالي العمليات المتعلقة بالضريبة (موضحاً رقم كل دفتر إستخرجت منه هذه الإجماليات) . - **يتعين الإلتزام بإمساك الدفاتر المشار إليها تطبيقا لأحكام القوانين السارية .**	- جارى العمل على إمساك دفتر للجرد مماثلا له علما بأن كافة موجودات الشركة مثبتة فى دفاتر تفصيليا . - تم إمساك دفتر لملخص الضريبة على القيمة المضافة وذلك تنفيذاً لاحكام المادة رقم ١٤ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٧ لسنه ٢٠١٦ اعتباراً من ٢٠١٩/٧/١ .
- عدم توثيق محاضر مجلس الإدارة بمصلحة الشركات التابعة للهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة عن الأعوام المالية ٢٠١٧/٢٠١٦، ٢٠١٨/٢٠١٧ ، ٢٠١٩/٢٠١٨ . - كما لم يتم توثيق محاضر الجمعيات العامة للشركة لدى الهيئة العامة للرقابة المالية طبقاً لقرار الهيئة رقم (٥٠٥) لسنة ٢٠١٤ (العادية المنعقدة فى ٢٠١٧/١٠/٢٩ لإعتماد القوائم المالية للشركة فى ٢٠١٧/٦/٣٠ ، العادية المنعقدة فى ٢٠١٨/١٠/٢٢ لإعتماد القوائم المالية للشركة فى ٢٠١٨/٦/٣٠ ، غير العادية المنعقدة فى ٢٠١٨/١١/٢٩ لتعديل النظام الأساسى) . - ونشير فى هذا الصدد إلى قيام إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمخابز بمخاطبة الشركة بكتابها رقم ١٠ بتاريخ ٢٠١٩/١/٢١ بشأن رفض إعتماد محضر إجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة جلسة ٢٠١٨/١١/٢٩ مفاده أن الإدارة المركزية للشئون القانونية بالجهاز المركزى للمحاسبات ما زالت عند رأيها والسابق إخطار الشركة به بتاريخ ٢٠١٩/١/٨ بـــأن :	- تم توثيق محاضر الجمعيات العامة للشركة عن السنوات ٢٠١٧/٢٠١٦ ، ٢٠١٨/٢٠١٧ من الجهة الإدارية المختصة وسيتم العرض على الجمعية العامة للشركة بجلستها القادمة ان شاء الله .

الملحوظة	الرد
* إجتماع الجمعية العامة العادية للشركة فى ٢٠١٨/١٠/٢٢ لا يتفق وصحيح أحكام المادة رقم (٦١) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة . * القرارات الصادرة من الجمعية العامة للشركة بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠١٨/١٠/٢٢ لا تتفق وصحيح أحكام القانون . - نكرر توصياتنا بضرورة العمل على توثيق محاضر الجمعيات العامة طبقاً للقرار رقم ١١ لسنة ٢٠١٤ وتعديلاته بشأن قواعد قيد وشطب الأوراق المالية وكذا بيان الموقف القانونى بشأن عدم إتفاق عقد الجمعية العامة العادية للشركة فى ٢٠١٨/١٠/٢٢ والقرارات الصادرة عنها مع صحيح أحكام القانون وإتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة والإفادة .	
- ما زال لم يتم تعديل السجل التجارى للشركة وفقاً لتشكيل مجلس الإدارة حيث أن تشكيل مجلس الإدارة بالسجل طبقاً لقرار الجمعية العامة فى ٢٠١٥/١١/١٨ والمُعتمد من الهيئة العامة للإستثمار بتاريخ ٢٠١٦/١/٦ والذى جَرى عليه العديد من التعديلات الأمر الذى أعاق قيام الشركة بإستخدام السجل التجارى فى العديد من الأمور منها عدم قدرة الشركة على فتح إعتمادات مستندية للبضائع والسداد المباشر للموردين . - يتعين إتخاذ الإجراءات اللازمة لتعديل السجل التجارى للشركة وفقاً لآخر تعديلات تمت على تشكيل مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠١٩/٥/٢٩ .	- جارى استخراج سجل تجارى جديد متضمناً تشكيل مجلس الادارة الحالي بعد إعتماد وتوثيق محاضر مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ ٢٠١٩/٥/٢٩ من الجهة الادارية المختصة .
- تم جرد الأصول الثابتة فى ٢٠١٩/٦/٣٠ بمعرفة الشركة وعلى مسئوليتها وتحت إشرافنا الإختباري في حدود الإمكانات المتاحة وتمت مطابقة نتائجه على السجلات بمعرفة الشركة ، كما تم حساب الإهلاك وفقاً للقواعد والمعدلات المتبعة فى السنوات السابقة ، وقد تبين بشأنها ما يلى : - قامت الشركة بإجراء مطابقة محاضر جرد الأصول الثابتة فى ٢٠١٩/٦/٣٠ على السجلات بمعرفتها ولم تسفر هذه المطابقة عن أى فروق بالزيادة أو العجز ، وبالمراجعة تبين ما يلى : * لم يقم القطاع المالى (بإعتباره المسئول عن سجلات الأصول الثابتة بالشركة) بمطابقة سوى المبانى والأراضى ، وقد تمت مطابقة الآلات بمعرفة القطاع الهندسى ومطابقة وسائل النقل بمعرفة قطاع الحركة والنقل ومطابقة الأثاث والعدد والعهد الشخصية بمعرفة قطاع الإستلام والتخزين . * لم نتمكن من مطابقة جرد الأصول الثابتة (الآلات والمعدات) نظراً لتسجيلها بالسجلات بصورة إجمالية دون تحديد مكوناتها، بخلاف ما يتم تسجيله بمحاضر الجرد بصورة تفصيلية ، كذا العدد والادوات واللأثاث ومعدات المكاتب ، مما يضعف من الرقابة على حركة ومتابعة أصول الشركة .	- جارى دراسة ما ورد بالملاحظة والعمل على تلافى ما ورد بها .

الملحوظة	الرد
– فضلا عن عدم إستيفاء وقصور سجلات الأصول الثابتة رغم ما ورد برد الشركة على تقريرنا التفصيلي للقوائم المالية فى ٢٠١٨/٦/٣٠ بتشكيل لجنة مختصة لتحديث سجلات الأصول الثابتة . – **يتعين إتخاذ ما يلزم من إجراءات نحو توحيد طريقة التسجيل بالسجلات لإمكان المطابقة مع محاضر الجرد وضرورة إستكمال إستيفاء سجلات الأصول لإمكانية المطابقة والرقابة عليها .**	
– **ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن عدم قيام الشركة بإجراء رفع مساحى لأراضى الشركة فى ٢٠١٩/٦/٣٠ ، مع قيام لجان الجرد السنوى في ٢٠١٩/٦/٣٠ بإثبات مساحة الأراضى من واقع سجلات الأصول الثابتة ودون إثبات وجود تعديات من عدمه ، ونشير في هذا الصدد إلى ما يلى :** * لم يتم موافاتنا بالشهادات السلبية لبعض مواقع الشركة منها (منطقتى الدقهلية وشونة أبو صوير وشونة القنطرة شرب بمنطقة الإسماعيلية) وذلك للتحقق من خلوها من أية تصرفات أو قيود عليها فى ٢٠١٩/٦/٣٠ . * ورد للشركة الشهادة رقم ٢٢٦٥٦ الخاصة بمجمع أبو شعبان بمساحة ٢٢ سهم ٣ قيراط ٢ فدان والتى تضمنت وجود مُلاك آخرون لأجزاء من تلك المساحة مع الشركة منها ٠,٤ سهم و٨ قيراط بعقد و١٨ سهم و١٤ قيراط وضع يد . * وجود فروق فى مساحات بعض الأراضى بالزيادة قدرها حوالى ٧٨٢ م٢ وبالنقص قدرها حوالى ١٤٩٠١ م٢ وفقاً لعقود الشراء أو التأميم عن المقيدة بسجل الأصول الثابتة والرفع المساحى الذى تم بمعرفة اللجنة التى تم تشكيلها بالقرار رقم ٤٦٤ لسنة ٢٠١٢ وذلك رغم ما ورد برد الشركة على تقريرنا الخاص بمراجعة القوائم المالية المعدلة فى ٢٠١٨/٦/٣٠ بأنه سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة وإجراء التسويات اللازمة فى ضوء نتيجة الدراسة وأنه سيتم تشكيل لجنة لرفع المساحات على الطبيعة وهو ما لم يتم حتى تاريخه ، الأمر الذى لم نتمكن معه من التحقق من مساحات بعض الأراضى بالشركة ومدى وجود تصرفات عليها من عدمه . * أسفرت مطابقة الشهادات السلبية وشهادات السجل العينى بمعرفتنا لبعض أراضى الشركة مع العقود وسجل الأصول بالشركة والرفع المساحى الذى تم بمعرفة اللجنة التى تم تشكيلها بالقرار رقم ٤٦٤ لسنة ٢٠١٢ عن وجود فروق على النحو المبين بالجدول التالى :	– تم ورود كافة الشهادات السلبية لجميع مواقع الشركة .

الموقع	العقود والسجل			الرفع المساحى			الشهادات السلبية			عدد الشهادات السلبية
	م	ق	ف	م	ق	ف	م	ق	ف	
عرابى	١٧	٢٢	٦	١٥	١٠	٥	١٥	١٥	٤	٩
أبو شعبان	٩٠٦	٢٢	٥	٠	٩	٥	١٦	١٠	٥	٤

الملحوظة	الرد
* تم الحكم فى ٢٠١٩/٥/٣٠ بالدعوى رقم ٩٦٩ لسنة ٢٠١٥ مدنى كلى ميت غمر المقامة من الشركة ضد محافظ الدقهلية وآخرين للمطالبة بتعويض بمبلغ ٢,٥ مليون جنيه عن نزع ملكية جزء من أرض مطحن ميت غمر قدرها ١٩ سهم و ١٠ قيراط نتيجة توسعات طريق ميت غمر بالزقازيق بإلزام السيد / رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للطرق والكبارى والنقل بصفته بأن يؤدى للمدعى (الشركة) مبلغ التعويض . - **يتعين بحث ودراسة جميع ما سبق وإتخاذ كافة الإجراءات التى تكفل التحقق من مساحات الأراضى ملك الشركة مع موافاتنا بالشهادات السلبية المطلوبة للتحقق من خلو أصول الشركة من أية تصرفات أو قيود عليها ، وبما إتخذته الشركة بشأن التعويض الخاص بمطحن ميت غمر لما لذلك من أثر مالى مع حصر الحالات المثيلة الأخرى للحصول على التعويضات المناسبة بشأنها .**	- بتاريخ ٢٠١٩/٥/٣٠ صدر الحكم لصالح الشركة بمبلغ ٢٠٥٠٠٠٠ جنيه وجارى المتابعة وسيتم دراسة موقف باقى الاراضى المنزوع اجزاء منها للمنفعة العامة والمطالبة بالتعويض اللازم .
- تم إستبعاد القيمة الدفترية لأرض ومبانى مطحن الزاهد والتى آلت ملكيتها بموجب قانونا التأميم رقما ١١٧ ، ١١٨ لسنة ١٩٦١ من الأصول الثابتة والبالغة نحو ١٤٠ ألف جنيه ، تنفيذاً للحكم الصادر فى الدعوى رقم ١٧٠ لسنة ٢٠٠٩ بتاريخ ٢٠١٥/٤/٢٨ ضد الشركة ، وتم تسليم أرض مطحن الزاهد بموجب إدارة تنفيذ الأحكام من وزارة العدل فى ٢٠١٨/٢/٢٧ ، بخلاف تحمل الشركة نحو ٥,٨ مليون جنيه (حق إنتفاع وتعويضات ورسوم قضائية وتنفيذ) . - قرر مجلس الإدارة بجلسته رقم (١٢) بتاريخ ٢٠١٨/٩/٣٠ بإحالة الموضوع للنيابة العامة والذى إنتهى إلى حفظ التحقيق وفقاً لما ورد برد الشركة على تقاريرنا المُبلغة لها . - فضلاً عن وجود الدعوى رقم ٦٩٥ لسنة ٢٠١٨ مدنى كلى الزقازيق مقامة من السيدة / وفاء عبد العزيز الزاهد وآخرين للمطالبة بريع جزء من أرض مطحن الزاهد مساحتها ٢م٩٤٧ عن المدة من عام ١٩٦٢ حتى عام ١٩٩٤ ومازالت متداولة . - ما زال لم يتم الإنتهاء من إلغاء الرخصة رقم ٢٤٥١١ والخاصة بمطحن الزاهد ببلبيس . - **يتعين دراسة ما سبق بدقة حيث أنها سابقة إذا تم الإستناد إليها سيكون لها آثار سلبية على العديد من أراضى الشركة نظراً لوجود العديد من الخلافات الأخرى على أراضى مع ورثة آخرين** ومنها " الدعوى رقم ١٧٩ لسنة ٢٠١٣ مدنى كلى الزقازيق المقامة من ورثة / أحمد صالح للمطالبة بمبلغ ١١,٩٠١ مليون جنيه (حقوق فنية وعقارية عن تأميم مطحن أحمد صالح) والتى أظهرت الدراسة القانونية للشركة إحتمالات خسارتها ومكون مقابلها مخصص بالكامل " ، مع بيان موقف إلغاء رخصة مطحن الزاهد .	- قررت النيابة العامة حفظ التحقيق بشأن اوجه القصور التى شابت موضوع ارض مطحن الزاهد .

الملحوظة	الرد
- صدور أحكام قضائية ضد الشركة بشأن إسترداد أو التعويض عن بعض الأراضى والمبانى التى بحوزة الشركة والتى آلت إليها بموجب قانونا التأميم رقما ١١٧ ، ١١٨ لسنة ١٩٦١ ، وبعضها مرفوع بشأنه دعاوى قضائية ما زالت متداولة وذلك على النحو الوارد بتقريرنا التفصيلي رقم ٢٢٩ بتاريخ ٢٠١٩/٨/٦ عن القوائم المالية فى ٢٠١٩/٦/٣٠ .	- أرض شونه منيا القمح :- - تقدم القطاع القانونى بالطلب رقم ٢٣٥ لسنة ٢٠١٥ وتم تجديده بالطلب رقم ٣٠١ لسنة ٢٠١٦ سجل عينى منيا القمح لتسجيل أرض الشونه وتم الأنتهاء من جميع الاجراءات وهى عمل المعاينه على الطبيعه تم عمل كشف التحديد وتم التصديق على العقد الناقل للملكية
- ما زالت ملاحظاتنا قائمة بشأن عدم إستكمال إجراءات نقل ملكية وتسجيل مساحة نحو ٩٢ ألف متر لبعض أراضى الشركة بمواقعها المختلفة والتى آلت إليها بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية لشركة الصوامع (الملغاة) لسنة ١٩٨٥مشروع ٨٧ .	- تقدم القطاع القانونى الى السجل العينى بالزقازيق بأصل العقد والمصدق عليه لنقل التكليف بأدارة السجل العينى من الصوامع الملغاه الى الشركة بالسجل العينى بالزقازيق وبعد البحث تم وقف الطلب لتقديم صورة رسمية من القرارات أرقام ٢٤٧٣ لسنه ١٩٦٥ ، ٤٥٩ لسنه ١٩٨٣ ، ٢١٧ لسنه ١٩٩٣ ، ٩٥ لسنه ١٩٩٣ وعليه تم أحضار صورة رسميه من القرارات الثلاثه الأولى وتم تقديمها الى أدارة السجل العينى وبالمتابعة تبين وقف الطلب وتم عمل التماس فى هذا الشأن وجارى الانتهاء من هذا الطلب فى ضوء ما تم فى أرض مطحن عرابى
- ما زال لم يتم حسم النزاع بشأن حقوق الإنتفاع البالغة نحو ٢٧,٢٧٦ مليون جنيه بين كل من الشركة ومحافظات الشرقية ، الدقهلية ، دمياط لكل من مخبزي أبو حماد والفردوس وشونة شطا وأرض مطحن الشركة الشرقية والمكون مقابلها مخصص بنسبة ١٠٠% من إجمالي قيمة حق الإنتفاع ، كما لم يتم حسم النزاع القائم مع محافظة دمياط بشأن التعويض عن قيمة قطعة أرض السيالة المنزوع ملكيتها للمنفعة العامة منذ سنوات ، والمرفوع بشأنها العديد من القضايا وفقا لما ورد بتقريرنا التفصيلي رقم ٢٢٩ بتاريخ ٢٠١٩/٨/٦ عن القوائم المالية فى ٢٠١٩/٦/٣٠ .	- أرض مخبز منيا القمح :- - تسلمت الشركة محضر استلام نهائى من مديرية الاصلاح الزراعى بالشرقية عن أرض مخبز منيا القمح والبالغ مساحتها ٤٦٤٥ م٢ تحت العجز والزيادة والعبرة بكشف التحديد المساحى لرفع مسطح الارض على الطبيعة
- يتعين الإلتزام بتنفيذ توصيات الجمعية العامة للشركة بسرعة الإنتهاء من تقنين وضع الشركة على الأراضي التي آلت اليها بالتأميم وقرارات التخصيص وتسجيل الأراضى المشتراه بعقود إبتدائية ، ومتابعة الإجراءات القانونية ضد محافظة الدقهلية بشأن أرض ومطحن الفردوس وبما فيها من ممتلكات الشركة ، وموالاة الدعاوى القضائية والإفادة .	- فى ضوء تسليم مديرية الاصلاح الزراعى شيك بمبلغ ١٣٩٣٥٠٠,٠٠ جنيه قيمة الارض وكذا شيك بمبلغ ٢٠٩٠٢,٥٠ جنية (١,٥) مصاريف دعايه واعلان حسب قرار مجلس ادارة الهيئة العامه للأصلاح الزراعى وتقدم القطاع القانونى بطلب للسجل العينى لاستخراج شهادة بيانات عن قطعة الارض سالفة البيان وتبين انها وحتى تاريخه لم يتم نقلها بأسم الاصلاح الزراعى وبناءا عليه تقدم القطاع القانونى للشهر العقارى بمنيا القمح بطلب رقم ٤٨٦ لسنة ٢٠١٨ شهر عقارى منيا القمح وقد تم الانتهاء من أعمال كشف التحديد وتقدم القطاع القانونى بطلب لادارة الاصلاح الزراعى لتحرير عقد البيع الابتدائى والسير فى اجراءات دعوى صحة ونفاذ هذا العقد وحتى تاريخه لم يتم الانتهاء من تحرير العقد حتى يتم اقامة دعوى صحة ونفاذ هذا العقد .

الملحوظة	الرد
	- <u>أرض مطحن فاقوس بالشرقية :-</u> - القطاع القانونى قد قام باستخراج شهادات بيانات من السجل العينى بالزقازيق عن كامل مسطح أرض مطحن فاقوس والبالغ قدرها ٤ أفدنه و ١٩ قيراط وقد تبين من هذه المستندات أن استمارات نزع ملكية هذه الارض من شركة الصوامع الملغاه لم يتم تنفيذها بأدارة السجل العينى حتى تاريخه وان هذه الارض مازالت بأسم الواقع عليهم نزع الملكية بشهادات البيانات - وبناءا عليه : - قام القطاع القانونى بتقديم طلب شهر عقارى برقم ٤٦ لسنة ٢٠١٨ فاقوس وقد تم الانتهاء من المعاينة وكشف التحديد واحيلت الاوراق للمراجعة الفنية وطلب بعض المستندات وهى سجل تجارى وشهادة بان مبانى المطحن مقامة قبل عام ١٩٩٦ وجارى اعداد هذه المستندات وذلك للانتهاء من اجراءات التسجيل - <u>أرض مطحن ارجيروس ببورسعيد</u> - تقدم القطاع القانونى بالطلب رقم ٥٢٢ لسنة ٢٠٠٣ شهر عقارى بورسعيد لاشهار قرار التاميم مطحن أرجيروس ببورسعيد وقد تم الانتهاء من أجراءات استخراج كشف التحديد المساحى وتم تقديم كافة المستندات اللازمة للانتهاء من تسجيل هذه الارض الا أنه بالمراجعة تبين وجود اختلاف فى البيانات . - لذا قد تم أعادة ملف الطلب المقدم من الشركة للشهر العقارى الى مديرية المساحة ببورسعيد لتسوية البيانات المساحية بخصوص عقود اثبات الملكية حيث أن تاريخها سابق لتاريخ انشاء مأمورية الشهر العقارى وقد تم الانتهاء من العقد وهو الان فى مرحلة المراجعة حتى يتم التصديق عليه - <u>أرض مطحن سندوب</u> - تقدم القطاع القانونى بالطلب رقم ٤٠٢ لسنة ٢٠١٧ شهر عقارى المنصورة ، وتم تجديده بالطلب رقم ٣٤٦ لسنة ٢٠١٨ المنصورة تم الانتهاء من كشف التحديد وجارى الانتهاء من الطلب وتم سداد الضريبة العقارية وجارى الانتهاء من باقى الاجراءات . - <u>أرض مطحن أحمد صالح</u> - وهذه الارض كائنة بشارع السادات قسم أحمد صالح بندر الزقازيق ومساحتها ١٣٤٦ متر مربع وقد صدر حكم بالاستئناف رقم ١٥٨٤ لسنة ٥٧ ق س ع المنصورة مأمورية الزقازيق وتقدم القطاع القانونى بطلب رقم ٣١٨ لسنة ٢٠١٨ شهر عقارى الزقازيق لتنفيذ الحكم الصادر فى الاستئناف رقم ١٥٨٤ لسنة ٥٧ ق س ع المنصورة مأمورية الزقازيق والقاضى بتثبيت ملكية الشركة لهذه الارض وتم الانتهاء من كشف التحديد المساحى وجارى البحث الفنى للملف للانتهاء من تسجيل هذه الارض وجارى أستخراج صور رسمية من الاعلامات الشرعية للورثة حتى يتم الانتهاء من تسجيل هذه الارض .

الملحوظة	الرد
- وجود تعديات على بعض وحدات ومواقع الشركة منها شونة منيا القمح وأرض مجمع أبو شعبان بالزقازيق وذلك وفقاً لما تم تقديمه لنا من بيانات ومستندات من القطاع القانونى بالشركة . - **يتعين سرعة متابعة الإجراءات القانونية حيال التعديات على ممتلكات الشركة وذلك حفاظاً على ممتلكاتها .**	- **ارض شونة منيا القمح :** - تم إتخاذ كافة الاجراءات القانونية فى هذا الموضوع حتى صدر قرار بسد هذه المطلات المفتوحة على ارض شونة منيا القمح وجارى المتابعة لتنفيذ قرار سد هذه المطلات . - **ارض مجمع ابو شعبان :** - قامت الشركة برفع الدعوى رقم ٨٢٨ لسنة ٢٠١٤ م . ج الزقازيق وطلبت الشركة في ختامها الحكم بسد هذه المطلات ، وبجلسة ٢٠١٧/١١/٢٥ قضت المحكمة بعدم الإختصاص والإحالة إلى محكمة الزقازيق الإبتدائية وقيدت تحت رقم ٩٨ لسنة ٢٠١٨ وقضى فيها بجلسة ٢٠١٨/٦/٢٦ برفض الدعوى ، وطعنت الشركة على هذا الحكم بالإستئناف رقم ٢٦٥٥ لسنة ٦١ ق وقضى فيها بجلسة ٢٠١٩/٢/١٢ بندب مكتب خبراء وزارة العدل لتحقيق عناصر الدعوى وحتى تاريخه لم يتم المناقشة بمكتب الخبراء .
- ما زالت الأصول الثابتة تتضمن نحو ٦,٠٤٤ مليون جنيه أصول عاطلة وغير مستغلة منذ عدة سنوات تتمثل فى أراضى ، مبانى ، آلات ، عدد وأدوات . - **يتعين إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بشأن الاستغلال الأمثل لتلك الأصول سواء بالبيع أو بالإستخدام وتعظيم العائد على المال المستثمر .**	- سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة مع العمل على إتخاذ كافة الاجراءات اللازمة بشأن الإستغلال الامثل لتلك الاصول بما يعود بالنفع على الشركة .
- **تضمن تقريرنا رقم ١٤٢ بتاريخ ٢٠١٩/٥/١٣ والخاص بفحص ومراجعة جانب من أعمال وحسابات منطقتى القنال وبورسعيد التابعتين للشركة خلال الفترة من ٢٠١٨/٧/١ حتى ٢٠١٩/٣/٣١ والذى لم يرد رد عنه حتى تاريخ مراجعتنا فى أغسطس ٢٠١٩ ما يلى :** - تم طرح مناقصة عامة رقم ١٠ جلسة ٢٠١٨/٦/٢٤ لتوريد خط نظافة وطحن لزوم الخط (B) بمطحن السويس والبالغ تكلفته الدفترية نحو ١,٨ مليون جنيه وصافى تكلفته فى ٢٠١٩/٦/٣٠ نحو ٢٩٨ ألف جنيه وتم السير في كافة إجراءات المناقصة وقد قرر مجلس الإدارة بجلسته رقم (٣) بتاريخ ٢٠١٩/٣/٧ بتكليف لجنة البت بعرض مذكرة متضمنة توصياتها فى هذا الشأن . - أوصت لجنة البت في ٢٠١٩/٤/٢٠ بإلغاء المناقصة ، حيث أن قدرة الخط القائم بالمطحن تزيد عن كميات الأقماح المحددة من قبل لجنة البرامج ، كما نشير إلى أن هناك فائض في القدرة الطاحنة على مستوى الشركة . - **بالمتابعة الميدانية والفحص للمطحن فى ٢٠١٩/٤/١٧ ومراجعة جانب من سجلاته ومستنداته تبين ما يلى :** * الطاقة التعاقدية للخط (A) التركى ١٨٠ طن / يوم ، والخط (B) السايمون ٧٥ طن / يوم والمتوقف منذ ٢٠١٨/١٢/٣١ بعد إنتهاء التصفية . * بلغ متوسط المطحون اليومي خلال الفترة من ٢٠١٣/٧/١ حتى ٢٠١٩/٦/٣٠ من ١٦١,١٣٩ طن إلى ١٣٣,٧٦٤ طن (متوسط مطحون ٢٠١٩/٢٠١٨ كمية ١٣٣,٧٦٤ طن) .	- تم تشكيل لجنة فنية لتحديد الحالة الفنية للخط (ب) سايمون بمطحن السويس (ومرفق طيه لسيادتكم تقرير اللجنة) . - في ٢٠١٩/٧/١٧ ورد خطاب من رئيس الإدارة المركزية لشئون الرقابة بوزارة التموين والتجارة الداخلية إلى السيد مدير مديرية التموين والتجارة الداخلية بمحافظة السويس مفاده أن ما تم من إجراءات خاصة بالمراجعة الفنية لمطحن السويس الآلى تنفيذاً لتأشيرة معالى وزير التموين والتجارة الداخلية بالإشتراك مع مفتشى المديرية فقد إنتهى الرأى إلى حل وفك خط إنتاج (B) تماماً لأنه متهالك ، سبب في إنتشار السوس الحى والحشرات لباقى أجزاء المطحن وحفاظاً على خط إنتاج (A) ، وهو ما أكده الخطاب الوارد للشركة فى ٢٠١٩/٧/٢١ من مدير عام مديرية التموين والتجارة الداخلية بمحافظة السويس والذى إنتهى إلى حل وفك خط إنتاج (B) تماماً لأنه متهالك وحفاظاً على خط إنتاج (A) وقد تم التنويه من قبل مصدر الخطاب إلى أنه تأشر على هذه المذكرة من قبل معالى الدكتور الوزير بإعطاء إنذار نهائى للإنتهاء من الملاحظات خلال شهر من تاريخه ٢٠١٩/٧/١٧ .

الملحوظة	الرد
- يتراوح الربط التموينى للمطحن من ١٠٠ طن إلى ١٥٠ طن/يوم بخلاف ٣٠ طن شهريا لهيئة الإمداد والتموين بالجيش وذلك خلال الفترة من شهر أبريل حتى سبتمبر ٢٠١٨ وفقا لما تم تقديمه لنا من مستندات . * بناءً على خطاب مدير عام الصيانة بالشركة في ٢٠١٩/٣/١٩ لسرعة موافاته بإحتياجات مطاحن فاقوس وميت غمر والسنانية بإحتياجاتهم من نواتج فك خط (B) السايمون ، وهذا ما تم حيث أظهرت سجلات البوابة خروج أجزاء من معدات الخط (B) إلى مطحن فاقوس في ٢٠١٩/٣/٢٦ ولم ترد إلى مطحن السويس مرة أخرى حتى تاريخ معاينتنا ، وأخرى تم خروجها إلى مطحن ميت غمر في ٢٠١٩/٣/٣٠ وإعادتها إلى مطحن السويس بتاريخى ١٠ ، ٢٠١٩/٤/١٢ . - في ٢٠١٩/٧/١٧ ورد خطاب من رئيس الإدارة المركزية لشئون الرقابة بوزارة التموين والتجارة الداخلية إلى السيد مدير مديرية التموين والتجارة الداخلية بمحافظة السويس مفاده أن ما تم من إجراءات خاصة بالمراجعة الفنية لمطحن السويس الآلى تنفيذاً لتأشيرة معالى وزير التموين والتجارة الداخلية بالإشتراك مع مفتشى المديرية فقد إنتهى الرأى إلى حل وفك خط إنتاج (B) تماماً لأنه متهالك ، سبب في إنتشار السوس الحى والحشرات لباقى أجزاء المطحن وحفاظاً على خط إنتاج (A) ، وهو ما أكده الخطاب الوارد للشركة فى ٢٠١٩/٧/٢١ من مدير عام مديرية التموين والتجارة الداخلية بمحافظة السويس والذى إنتهى إلى حل وفك خط إنتاج (B) تماماً لأنه متهالك وحفاظاً على خط إنتاج (A) وقد تم التنويه من قبل مُصدر الخطاب إلى أنه تأشر على هذه المذكرة من قبل معالى الدكتور الوزير بإعطاء إنذار نهائى للإنتهاء من الملاحظات خلال شهر من تاريخه ٢٠١٩/٧/١٠ . - قام كل من القطاعين الهندسى والفنى بعرض مذكرة على مجلس الإدارة بجلسته رقم ١٠ فى ٢٠١٩/٧/٢٨ بشأن موقف ما ورد بخطابات شئون الرقابة بوزارة التموين والتجارة الداخلية وخطاب مدير عام مديرية التموين بالسويس والذى قرر في ذات التاريخ بتلافى الملاحظات الفنية للخط (A) التركى ، تكليف القطاعين (الفنى والهندسى) بعمل تقرير فنى عن خط (B) السايمون والعرض على مجلس الإدارة . - فى ٢٠١٩/٨/٧ ورد خطاب من رئيس الإدارة المركزية لشئون الرقابة بوزارة التموين والتجارة الداخلية إلى مديرية التموين والتجارة الداخلية بمحافظة السويس بحل وفك الخط (B) وإعادة التطهير في أسرع وقت . - <u>وفى ضوء ما سبق يتعين ضرورة موافاتنا بأسباب :</u> * قصور دراسات الجدوى المُعدة بمعرفة الشركة قصور القطاعين الفنى والهندسى الأمر الذى أدى إلى طرح مناقصة لتوريد خط نظافة وطحن لمطحن السويس رغم أن طاقة المطحن الحالية تفوق الربط التموينى الحالى للمطحن . * حل وفك الخط (B) وتحويل أجزاء منه لكل من مطحنى ميت غمر وفاقوس وإرجاعها مرة أخرى قبل صدور توصيات لجان مديرية التموين والتجارة الداخلية بذلك الأمر الذى تحملت معه الشركة نفقات الفك والنقل والإسترجاع مرة أخرى .	- تم إحالة الموضوع الى السيد الاستاذ / رئيس القطاع القانونى للتحقيق والعرض على السلطة المختصة برقم ٢٨١١ بتاريخ ٢٠١٩/٩/١٥ .

الملحوظة	الرد
- تم إستلام خط مخبز فاكوس الالى (سورى تركى الصنع) والذى الت ملكيته للشركة فى ضوء العقد المبرم مع المدير المسئول للمخبز وإعتباره عهدة شخصية إعتباراً من ٢٠١٨/١٠/٢٠ وتم تقدير قيمة المخبز بجميع مشتملاته بمبلغ ١٠٠ ألف جنيه إجمالياً وليس تفصيلاً لمشتملاته وهى قيمة تقديرية متدنية مقارنة بالقيمة التقديرية لمخابز الشركة المثيلة ومنها مخبز هيبا بنفس المشتملات بمبلغ ٢٣٣ ألف جنيه ، وإذا ما تم تقدير المشتملات وفقاً لتقييم مخبز هيبا تبلغ القيمة التقديرية لمخبز فاكوس نحو ٢٤٠ ألف جنيه ، ولم توضح اللجنة الأسس المتبعة فى تقييم المخبز ونسب صلاحيته وعمرة الإنتاجى ومقارنة التقييم بالحالة الفنية والسعرية للسوق ، مما يشير إلى عدم سلامة التقييم . - **يتعين بحث ودراسة ما سبق وإعادة التقييم للمخبز وتطبيق ما جاء بمعيار المحاسبة المصرى عن المنح والإفصاح عن المساعدات الفقرات ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ .**	- تم إخطار اللجنة لإعادة دراسة التقييم فى ضوء تقييم الات مخبز هيبا بالفروق المالية وسيتم إجراء التسويات المالية اللازمة فور إنتهاء اللجنة من التقييم .
- لم ترد شهادة تؤيد مبلغ السندات الحكومية البالغ نحو ١.٢٧١ مليون جنيه على أرصدة ٢٠١٩/٦/٣٠ (مبلغ ١.٠٨٥ مليون جنيه سندات وزارة المالية ، مبلغ ١٨٧ ألف جنيه سندات بنك الإستثمار القومى) . - **يتعين الحصول على الشهادة المؤيدة لهذا المبلغ ، وموافاتنا بها .**	- تم مخاطبة الجهات المختصة للحصول على الشهادات المؤيدة وسيتم موافاة سيادتكم بالشهادات فور ورودها .
- عدم تنفيذ الخطة الإستثمارية لبعض مشروعات الشركة للعام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩ و المعدلة بقرار مجلس إدارة الشركة وقد تراوحت نسبة عدم التنفيذ لبعض المشروعات من ٧.١٣% إلى ٣٩.٦% . - **يتعين العمل على الإستفادة من المبالغ المعتمدة بالموازنة الإستثمارية حتى لا يتم ترحيل المشروعات من عام إلى آخر مع ضرورة مراعاة الدقة لدى تقدير إعتمادات البنود الأخرى للإلتزام بها .**	- تم تعديل الخطة فى ضوء عدم تنفيذ إنشاء صوامع فاكوس بناءاً على قرار مجلس ادارة الشركة وفى ضوء ما انتهت اليه اعمال المناقصة المطروحة لزيادة قيمتها عن القيمة المتوقعة مما اثر على جدوى التنفيذ وإلغاء تطوير الخط (ب) بمطحن السويس لإنخفاض الكميات المخصصة من لجنة البرامج والتى يمكن طحنها من خلال الخط (أ) .
- رغم ما أوصت به الجمعية العامة للشركة فى ٢٠١٥/١١/١٨ **بتنشيط عملية البيع والتسويق لتعظيم العائد على المال المستثمر فى أصول الشركة إلا أنه تبين عدم إستغلال الطاقات المتاحة للشركة خلال الفترة من ٢٠١٨/٧/١ حتى** ٢٠١٩/٦/٣٠ مما إنعكس أثره على ربحية الشركة ، ومن صور ذلك : * دقيق إستخراج ٨٢% : بلغت الكمية غير المطحونة ١٩٧.٧٧٠ ألف طن قمح فى بعض المطاحن لعدم الوصول للقدرة التعاقدية والبالغة ٨٧٨.٤٦٠ ألف طن بنسبة عدم تنفيذ ٢٢.٥١% ، ٣٢.٢٦٩ ألف طن لعدم الوصول للطاقة المستهدفة بالموازنة والبالغة ٢٥٧.٤ ألف طن بنسبة عدم تنفيذ ١٢.٥٤% . ويتصل بذلك من أنه رغم وجود طاقات متاحة غير مستغلة وعدم توفير مطحن لإنتاج الدقيق الفاخر ٧٢% الأمر الذى أدى إلى قيام الشركة بشراء كمية ٤٧٨٠ طن دقيق فاخر ٧٢% بمبلغ نحو ٢٥.٥٠٧ مليون جنيه من مورد وحيد شركة مطاحن النجاح لتوفير خامات مصنع المكرونة . * عدم إستغلال الطاقة المتاحة لمصنع مكرونة الإسماعيلية خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩ والبالغة ٨٠٠٠ طن حيث بلغ المحقق الفعلى خلال العام المالى بلغ ٤٥٠٤.١٦٩ طن بنسبة ٥٦.٣% ، فضلاً عن وجود إنخفاض فى المحقق الفعلى خلال العام المالى قدره ١١٧٥.٥٢٣ طن عن المحقق الفعلى خلال العام المالى السابق ٢٠١٧/٢٠١٨ والبالغ ٥٦٧٩.٦٩٢ طن . - **يتعين العمل على إستغلال الطاقات المتاحة لمطاحن الشركة لتعظيم العائد على المال المستثمر فى أصول الشركة مع تنويع مصادر الشراء والإستفادة من أفضل العروض فى الأسعار .**	- يتم تحديد الاقماح المطحونة من خلال لجنة البرامج المختصة بذلك وتقوم الشركة بطحن كافة الكميات المخصصة لها . - يرجع ذلك للمنافسة الشرسة فى السوق وزيادة المعروض عن إحتياجات السوق رغم ذلك تسعى الشركة لجذب عملاء جدد مع المحافظة على الجودة والسعر المناسب .

الملحوظة	الرد
- تم جرد المخزون فى ٢٠١٩/٦/٣٠ والبالغ نحو ٣٩.٣١٤ مليون جنيه بمعرفة الشركة وعلى مسئوليتها وتحت إشرافنا الإختبارى فى حدود الإمكانات المتاحة وتمت مطابقة نتائجه على السجلات بمعرفة الشركة ، وقد أسفرت المراجعة عن ما يلى : - مخالفة معيار المحاسبة المصرى رقم (٢) – فقرة ٩ – والتى تقضى بأنه " يقاس المخزون على أساس التكلفة أو صافى القيمة الإستردادية أيهما أقل " حيث أن الشركة لا تطبق ذلك سوى على مخزون الإنتاج التام فقط ، ولم تفصح الإيضاحات المتممة عن طرق تقييم باقى عناصر المخزون ، وذلك رغم ما ورد برد الشركة على تقريرنا التفصيلى الخاص بمراجعة القوائم المالية فى ٢٠١٩/٦/٣٠ بأنه سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة مع العمل على إمكانية تطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم (٢) . - يتعين الإلتزام بمعيار المحاسبة المصرى المشار إليه لما لذلك من آثار على قيمة المخزون فى تاريخ المركز المالى فى ٢٠١٩/٦/٣٠ .	- سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة مع العمل على إمكانية تطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم ٢ .
- لم نتحقق من مخزون الخامات الرئيسية من الأقماح ملك الهيئة العامة للسلع التموينية والبالغ أرصدتها فى ٢٠١٩/٦/٣٠ حوالى ٢٩٦,٧٠٣ ألف طن من القمح المحلى ، ٢٣,٣٧٢ ألف طن من القمح الأجنبى نظراً لعدم تصفية صوامع وشون الشركة فى ٢٠١٩/٦/٣٠ ، حيث تمت التصفيات خلال الفترة من ٢٠١٩/٧/٢ حتى ٢٠١٩/٨/٧ وأسفرت عن وجود زيادات قدرها ٣١,٠٤٢ طن . - يتعين وضع جدول زمنى لتصفية الصوامع والشون للوقوف على مدى مطابقة الأرصدة الفعلية للخامات على الأرصدة الدفترية فى ٢٠١٩/٦/٣٠ وبيان مدى وجود فروق من عدمه وإجراء التسويات اللازمة فى ضوء ذلك ومراعاة أثر ذلك على القوائم المالية فى ٢٠١٩/٦/٣٠ .	- بالنسبة للاقماح المستوردة : - تم تصفية صوامع المنصورة بتاريخ ٢٠١٩/٨/٧ وجارى تصفية صوامع الزقازيق والاسماعيلية حين يسمح الوارد من الاقماح المستوردة . - بالنسبة للاقماح المحلية : - يتم التأكد من سلامة أرصدة الشون والصوامع المعدنية عند تصفيتها وهو ما تحقق فعلاً بعد ٢٠١٩/٦/٣٠ حيث تم تصفية جميع الشون وجارى الصرف من الصوامع وسوف يتم إخطار الجهاز المركزى للمحاسبات بتلك التصفية عند الإنتهاء منها .
- بلغت كمية القمح المطحون مختلف الدرجات كمية ٩٦٨٨٠٧ طن خلال الفترة من ٢٠١٨/٧/١ حتى ٢٠١٩/٦/٣٠ تعادل حوالى ٩٤٥٤٢٢ طن قمح ٢٤ قيراط – طبقاً للمركز الإحصائى المُعد بمعرفة قطاع التخطيط والمتابعة بالشركة – بفارق قدره ٢٣٣٨٥ طن ما بين مخلفات طحن وناتج غربلة ، وقد بلغت كمية المخلفات المباعة بمطاحن الشركة المختلفة ١٠٩٢ طن بخلاف وجود ١٩,٤٣٠ طن أرصدة من المخلفات ببعض المطاحن فى ٢٠١٩/٦/٣٠ – وفقاً لما تم تقديمه لنا من مستندات من قبل الشركة – بفارق قدره ٢٢٢٧٣ طن . - يتعين بحث ما سبق وتحديد المسئولية بشأنه لما له من أثر مالى والإفادة .	- هذه المخلفات أدت الى زيادة معدلات التصفية خلال العام المالى الحالى الى ١٥٧,٤٢٣ ك / اردب وهذه الزيادة فى النخالة الخشنة تؤول الى وزارة التموين .

الملحوظة	الرد
– مازال رصيد المخزون السلعى " قطع غيار ومهمات " فى ٢٠١٩/٦/٣٠ يتضمن أصناف راكدة بلغت تكلفتها نحو ١.٠٢٤ مليون جنيه طبقاً للحصر الذى تم بمعرفة الشركة . - **يتعين ضرورة دراسة أوجه الإستفادة من المخزون الراكد والعمل على التصرف الإقتصادى به بما يعود بالنفع على الشركة وحتى لا يمثل رأس مال عاطل .**	- سيتم التصرف فى المخزون الراكد مستقبلاً بما يعود بالنفع على الشركة خاصة وانه قد تم عرض معظم هذه الاصناف للبيع أكثر من مرة ولم تصل للسعر الاسترشادي وسوف يتم عرض هذا المخزون على الشركات الشقيقة لإمكانية الاستفادة منه .
- عدم قيام الشركة بتشكيل لجنة تختص بفرز الأجولة الخيش والفوارغ على مستوى مناطق الشركة المختلفة للوقوف على مدى صلاحيتها إكتفاءً بتحديد نسب إستهلاك للخيش دفترياً بنسبة ٢٠% للأجولة المستعملة من دورة واحدة حتى ثلاث دورات ونسبة ٥٠% للأجولة المستعملة عدة دورات وكذا القديم المصرى ودون إجراء فرز وتصنيف للأجولة الخيش بمناطق ووحدات الشركة المختلفة علماً بوجود كميات كبيرة منها منذ عدة سنوات ومخزنة بالعراء ومُعرضة للعوامل الجوية . - **يتعين تشكيل لجنة للحصر والفرز وتحديد درجة صلاحية الخيش على مستوى مناطق الشركة حتى يمكن تقييمه تقييماً صحيحاً لما لذلك من أثر مالى على القوائم في ٢٠١٩/٦/٣٠ .**	- سيتم تشكيل لجنة دائمة وحصر وفرز وتحديد درجة صلاحية الخيش على مستوى مناطق الشركة تنفيذا لما ورد بالملاحظة .
- قامت الشركة بإرسال مصادقات عن أرصدة ٢٠١٩/٦/٣٠ لبعض العملاء المدينين وبعض أصحاب الأرصدة المدينة وبعض الموردين وذلك بمعرفة الشركة بتاريخ ٢٠١٩/٧/٣٠ ولم نتلق أى ردود عليها لتحقيق الأرصدة في ذات التاريخ . - **يتعين إرسال المصادقات لكافة العملاء وأصحاب الأرصدة المدينة والموردين وموافاتنا بها قبل إرسالها بموعد كاف للإشراف عليها ومراجعة ما يرد من ردود عليها .**	- سيتم تنفيذ ما ورد بالملاحظة عند إعداد المصادقات خلال العام المالي القادم .
– بلغ رصيد العملاء في ٢٠١٩/٦/٣٠ نحو ٨.٨٢٣ مليون جنيه (قبل خصم المخصص والبالغ نحو ٨.٥٤٧ مليون جنيه) متضمن أرصدة مدينة متوقفة لعملاء القطاع الخاص والمنافذ والمستودعات نحو ٨.٥٦٨ مليون جنيه يرجع بعضها لأكثر من ٢٥ عاماً ، رغم تكرار توصيات مجلس الإدارة بمضاعفة الجهد لتحصيل مستحقات الشركة لدى العملاء المدينين وإستمرار متابعة الدعاوى القضائية المرفوعة على العملاء المتوقفين عن السداد وإستمرار متابعة تنفيذ الأحكام الصادرة فى شأنها دون جدوى من ذلك ، ومن صور ذلك : * نحو ٦.٨٨٥ مليون جنيه مديونيات صدرت عنها أحكام لصالح الشركة بالحبس أو التعويض ولم يتم تنفيذها حتى تاريخه . * نحو ١.٦٨٣ مليون جنيه مديونيات توفى أصحابها أو عدم وجود أملاك للحجز عليها أو إنقضاء الدعوى بالتقادم . * رفع دعاوى قضائية لمديونيات بلغت نحو ٣٢٣ ألف جنيه مازالت متداولة مع عدم وجود ضمانات مقدمة من العملاء طرف الشركة . - **يتعين موافاتنا بأسباب عدم تفعيل توصيات مجلس إدارة الشركة المتكررة بشأن تحصيل المديونيات مع العمل على تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة مع متابعة الإجراءات اللازمة فى شأن الدعاوي التي إنقضت لوفاة المدعي عليه من قبل الورثة وكذا ضرورة موافاتنا بما إتخذته الشركة من إجراءات لتحصيل المديونيات .**	١-هذه المديونيات كما هو موضح يزيد عمر بعضها عن عشرين عاماً وحالياً لا يتم البيع حاليا بالآجل وبالنسبة للاحكام الصادرة فقد قامت الشركة بإبلاغ إدارة جهاز تنفيذ الأحكام بوزارة الداخلية وأيضاً جهاز الكسب غير المشروع وجارى المتابعة المستمرة من قبل القطاع القانوني لمحاولة تحصيل تلك المديونيات والمخصص المكون كافي حيث تبلغ نسبته ٩٩% . – تم إحالة السيد المهندس / رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب فى حينه إلى التحقيق وتم الحكم عليه . ٢-كما تم بتعاون هيئة الرقابة الإدارية مع الشركة موافاتهم مؤخراً بعدد (٣) ملفات بالاحكام الصادر على كبار المدينين والتى تعذر تنفيذها للمعاونة فى التحرى عنهم وإتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذها وهم : – **المهندس / حسنى رمضان ، السيد / يحى عرام وتبلغ مديونتهما ٤٩٥٥٥٢٩ جنيه .** – **السيد / النقراشى عويضة ارمانيوس وتبلغ مديونته ٢١٦١٢٦٥ جنيه .** **شركة آمون للمقاولات (مروان مدحت يوسف) وتبلغ المديونية ١.٢١٨ مليون جنيه .**

الملحوظة	الرد
- ما زال حساب العملاء (دائن) يتضمن أرصدة بنحو ١٢,٢١٢ مليون جنيه على غير طبيعته تمثل قيمة مستحقات لمطاحن قطاع خاص ، تمت المطابقة لجانب منها مع الهيئة العامة للسلع التموينية فى ٢٠١٨/٦/٣٠ وأظهرت فروق بالزيادة بنحو ٩١٨ ألف جنيه وبالنقص بنحو ٨,١٥٧ مليون جنيه ولم نقف على طبيعة هذه الفروق وأسبابها ، برغم ما ورد برد الشركة على ذلك بتقريرنا الخاص بالفحص المحدود للقوائم المالية فى ٢٠١٩/٣/٣١ من أنه سيتم تشكيل لجنة لبحث تلك المبالغ وإجراء التسويات اللازمة فى ضوء نتيجة الدراسة وهو ما لم يتم . - **يتعين الإلتزام بما ورد برد الشركة وسرعة بحث ودراسة تلك الفروق واجراء التسويات اللازمة فى ضوء ذلك والإفادة .**	- تمثل هذه الارصدة مبالغ مستحقة لمطاحن القطاع الخاص طرف الهيئة العامة للسلع التموينية (حـ / الموردين) وسيتم إجراء القيود اللازمة فور ورود اى سداد لتلك المستحقات من الهيئة العامة للسلع التموينية .
- لم نوافى بالشهادات المؤيدة للتأمينات لدى الغير والتى تبلغ نحو ١,١٣٣ مليون جنيه . - **يتعين موافاتنا بالشهادات المطلوبة مع العمل على إسترداد التأمينات التى إنتهى الغرض منها .**	- تم ورود جزء من الشهادات وجارى مطابقة باقى الشهادات .
- بلغ رصيد الحسابات المدينة لدى الشركات القابضة والشقيقة نحو ٨,٢٩٥ مليون جنيه في ٢٠١٩/٦/٣٠ لم يتم إجراء المطابقات اللازمة مع الشركة المصرية لتجارة الجملة بنحو ٢,٦١١ مليون جنيه ، نحو ٣,١٩٤ مليون جنيه قيمة نقليات الشركة العامة للصوامع والتخزين . - **يتعين إجراء المطابقات اللازمة وإجراء التسويات اللازمة فى ضوء ما تسفر عنه نتائج تلك المطابقات .**	- جارى العمل على إجراء المطابقات مع تلك الشركات وسوف يتم موافاة الجهاز المركزى للمحاسبات بصورة من تلك المطابقات فور الإنتهاء منها .
- **تضمن رصيد حساب حسابات مدينة أخرى نحو ١٨,٢٧١ مليون جنيه أرصدة مدينة متوقفة مكون مقابلها مخصصات بنحو ١٢,٣٩٤ مليون جنيه (نحو ٧,٨٠٧ مليون جنيه مشكوك فى تحصيلها ، نحو ٤,٥٨٦ مليون جنيه بمخصص القضايا) ، وقد تبين بشأن بعضها ما يلى :** * نحو ٨,٠٣٢ مليون جنيه قيمة عجوزات أرباب العهد منذ سنوات عديدة بعضهم تم إنهاء خدمتهم بلغت مديونياتهم نحو ٤١٨ ألف جنيه . - **يتعين موافاتنا بالإجراءات التي إتخذتها الشركة للحفاظ على أموالها مع متابعة القضايا المتداولة خاصة وأن المديونيات لا تتناسب مع نسب الخصم والمدد المتبقية لبعض العاملين حتي تاريخ إحالتهم للمعاش وإجراء التسويات الخاصة بمن تم إنهاء خدمتهم .**	- تقوم الشركة بالخصم من المستحقات وفقا للضوابط المحددة وكذا أي مستحقات أخرى من وثائق تامين واسهم وإذ لم تفي بالسداد يتم رفع دعاوى مدنية على المدينين للحصول على مستحقات الشركة .
* نحو ٣,٠٤٦ مليون جنيه قيمة مديونيات مرحله منذ سنوات على كلٍ من شركة أمون ، النقراشي عويضة والمرفوع بشأنهما قضايا صدر الحكم فيهما لصالح الشركة ولم ينفذ حتى تاريخه . - **يتعين ضرورة قيام الشركة بالعمل على تنفيذ الأحكام حفاظا على أموال الشركة .**	- <u>شركة أمون :</u> - تم توقيع الحجز على المنقولات تنفيذا للحكم الصادر لصالح الشركة ضد (مروان مدحت يوسف) المدير المسئول عن الشركة وذلك على شقتى بمحافظ الاسكندرية وتم الطعن على هذا الحجز بدعوتين استرداد لكل شقة على حدة وتم الحكم فيها برفض الدعوتين والاستمرار فى التنفيذ وتقدمت الشركة بالاوراق لإدارة تنفيذ الاحكام لتحديد جلسة للتنفيذ على هذه المنقولات وقد تم التنفيذ بمبلغ ٦٠ الف جنيه خلال العام المالى الحالى مراجعة القانونى .

الملحوظة	الرد
	- بالنسبة للنقراشي عويضة :
	- صدر حكم نهائي وبات في الدعوى رقم ٢٨٠٤ لسنه ١٩٩٩ م .ك الزقازيق لصالح الشركة بمبلغ ٢.١٦١ مليون جنيه والفوائد القانونية بنسبة ٤% من تاريخ المطالبة وقد تحدد جلسة لبيع المنقولات الخاصة بالمذكور إلا انه بدد هذه المنقولات وقامت إدارة التنفيذ بتحرير جنحة تبديد منقولات ضد المذكور وحكم عليه بالحبس وجاري متابعة تنفيذ الحكم عن طريق وزارة الداخلية .
* نحو ٤.١٦٦ مليون جنيه باسم/ محمد السيد علام (الستامونى) تتمثل فى مديونية قيمة اختلاس واعدام كميات من الاقماح ملك الشركة موسم ٢٠٠٥ مع قيام المذكور بسداد نحو ٤١٩.٢ الف جنيه خلال العام وذلك فى ضوء مُخالصة من الشركة إلا أن الشركة قامت بالطعن بالنقض على الدعوى المدنية رقم (٤٩٤) لسنة ٢٠١٢ ولم يحدد لها جلسة حتى تاريخه . - **يتعين موافاتنا بالموقف المالى والقانونى للمديونية البالغة نحو ٤.١٦٦ مليون جنيه .**	- تقوم الشركة بمتابعة الإجراءات القانونية ضد السيد / محمد السيد علام أمين شونة الستامونى وستتم التسوية فى ضوء إنتهاء مراحل التقاضى مع دراسة المخصص .
- **تضمنت حسابات الأرصدة المدينة الأخرى نحو ٥.٥١٣ مليون جنيه تبين بشأنها :** * نحو ٢.٥٩٤ مليون جنيه قيمة المديونية المستحقة على الشركة الخليجية فى حين أن الدعوى رقم ٩٢٦٧ لسنة ٢٠٠٢ المقامة ضده للمطالبة بنحو ٤.٣٦٧ مليون جنيه ، قد تم رفضها والطعن عليها بالنقض رقم ١٨٧٢ لسنة ٨٠ ق ولم تُنظر حتى تاريخ الفحص ، مكون عنها مخصص لمقابلة المديونية (مخصص الديون المشكوك في تحصيلها) بنحو ١.٠٨٩ مليون جنيه ، وجدير بالذكر قيام القطاع القانونى بالشركة بإلغاء مخصص القضايا والبالغ ٢.٥ مليون جنيه بالعام المالى السابق مع تحويل القضية من خسارة إلى مكسب ولم نقف على أسباب ذلك . * نحو ٢.٩١٩ مليون جنيه قيمة المديونية المستحقة على السيد/السيد عبد السلام محمد قيمة عجز بشونة شبرا العنب فى حين أن الدعوى رقم ٢٨٤ لسنة ٢٠١٥ المقامة ضده بالمطالبة بقيمة العجز بنحو ١.٧٩٨ مليون جنيه ، وما زالت الدعوى متداولة ومؤجلة لجلسة ٢٠١٩/١٠/٢٤ لتداول المذكرات . * نحو ٥.٥٧٧ مليون جنيه قيمة عجوزات مستحقة على أمناء بعض العُهد سبق للشركة تحملها وسداد قيمتها لهيئة السلع التموينية ، مع قيام الشركة بتكوين مخصص بنحو ٥.٣٩٨ مليون جنيه لمقابلة هذه المديونيات . - **يتعين دراسة جميع ما سبق وتحديد موقف المخصصات المكونة والملغاة وموافاتنا مع موالاة الإجراءات القانونية نحو تحصيل مستحقات الشركة وتحديد أسباب الفروق المشار اليها لما لذلك من آثار مالية .**	- **الشركة المصرية الخليجية :** - تم الطعن بالنقض على الحكم فى الاستئناف رقم ٩١٦٠ لسنه ١٢١ق بالطعن رقم ١٨٧٢لسنه ٨٠ق وحتى تاريخه لم يتم تحديد جلسة لنظر هذا الطعن وجارى المتابعة لحين صدور حكم لصالح الشركة فى هذا الطعن ومكون مخصص بكامل القيمة . - **بالنسبة للسيد / السيد عبدالسلام محمد :** - قامت الشركة برفع الدعوى رقم ٢٨٤ لسنه ٢٠١٥ م . ك الزقازيق وقد قضى فيها بالرفض وتم الطعن عليها بالاستئناف رقم ١٧٩٨ لسنه ٥٩ ق للمطالبة بقيمة العجز فى شونة شبرا العنب وقضى فى هذه الاستئناف بالرفض والتأييد وتم الطعن عليه بالنقض وقضى فيها بالرفض . - كما قامت الشركة برفع الدعوى رقم ١٠١ لسنه ٢٠١٦ م .ك الزقازيق ومؤجلة لجلسة ٢٠١٩/١١/١٧ .

الملحوظة	الرد
نرى كفاية المخصصات للاغراض المكونة من اجلها فى ضوء المستندات والدراسة المقدمة لنا من الشركة لمواجهة الالتزامات المختلفة فى ٢٠١٩/٦/٣٠ ، ونشير إلى ما يلى : - بلغ مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها نحو ١٦.٣٥٤ مليون جنيه لمقابلة الأرصدة المدينة المتوقفة البالغة نحو ١٦.٣٧٦ مليون جنيه (منها ٨.٥٦٨ مليون جنيه بحساب العملاء ، ونحو ٧.٨٠٧ مليون جنيه بالأرصدة المدينة الأخرى) . - **يتعين تطبيق معيارى المحاسبة المصرية رقما (١١ ، ٢٨) بشأن الإعتراف بالإيراد والمخصصات .**	- سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة مع إمكانية تطبيق معياري المحاسبة المصرى رقمى ١١ ، ٢٨ .
- بلغ مخصص الضرائب المتنازع عليها نحو ٤٢.١٥٧ مليون جنيه ، وقد تضمن ما يلى : * نحو ٣٨.١٥٧ مليون جنيه بعد تدعيمه بمبلغ ١٠ مليون جنيه لمواجهة الخلافات الضريبية لضريبة الدخل والبالغة نحو ٤٤.٣٧٧ مليون جنيه عن الأعوام من ١٩٩٦ حتى ٢٠١٥ متضمنة مبلغ ٣٩ مليون جنيه عن الأعوام من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٥ وبنسبة ٨٧.٩% من الخلافات وذلك وفقا لما تم تقديمه لنا من مستندات بمعرفة الشركة .	- تم تدعيم مخصص الضرائب المتنازع عليها بنحو ١٠ مليون جنيه (ضريبة الدخل) ليصبح مخصص ضريبة الدخل ٣٨.١٥٧ مليون جنيه .
* نحو ٤ مليون جنيه لمقابلة إلتزامات عن الضرائب العقارية المحتملة طبقاً لبيانات كل من القطاع المالى والقطاع القانونى بالشركة وذلك لوجد خلاف على مبلغ ربط الضريبة لمنطقة السويس والمنطقة الصناعية بالإسماعيلية ولعدم ورود أى مطالبات عن منطقتى جنوب وشمال سيناء . - **نوصى بإعادة دراسة المخصص وفقا للمطالبات الواردة وأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته والخاص بالضريبة على الدخل بما فيه مصلحة الشركة ومتابعة الموقف الخاص بالضرائب العقارية .**	- سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة فى ضوء المطالبات التى ترد الى الشركة كما ان المخصص المكون لمواجهة المطالبات الخاصة بالضرائب العقارية كاف .
- بلغ مخصص المطالبات والمنازعات نحو ٥٢.٢١٠ مليون جنيه وبنسبة ٩٨.٥٩% من كافة المطالبات عن القضايا المرفوعة من الغير ضد الشركة وكذا قضايا حق الإنتفاع للأراضى وأخرى والبالغة نحو ٥٢.٩٥٧ مليون جنيه طبقاً للبيان الوارد لنا من الشئون القانونية بالشركة . - **يتعين إعادة دراسة المخصص المكون فى ضوء المطالبات الواردة والإلتزامات المؤكدة والمحتملة والإفصاح عنها بشكل وافى بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية .**	- سيتم إعادة دراسة المخصص فى ضوء نتيجة الإنتهاء من مراحل التقاضى .
- بلغ رصيد حساب المخصصات الاخرى مبلغ نحو ١١٩.٥٠٣ مليون جنيه تتمثل فى : * نحو ٢٧.٤٧٩ مليون جنيه لمواجهة غرامات تموينية وعجوزات تصفية المطاحن طبقاً لتقديرات الشركة عن الفترة من ٢٠١٩/١/١ حتى ٢٠١٩/٦/٣٠ والبالغة نحو ٢٩.٢٠٥ مليون جنيه وبعد إستخدام مبلغ ١٤.٥٢٠ مليون جنيه من المخصص المكون فى ٢٠١٩/٦/٣٠ لمقابلة غرامات تموينية تم توقيعها على الشركة خلال الفترة من ٢٠١٨/١/١ حتى ٢٠١٩/٣/٣١ ليصل بذلك إجمالى الغرامات الفعلية وفقاً لتقديرات الشركة لنحو ٤٣.٧٢٥ مليون جنيه وذلك وفقاً للمستندات المقدمة لنا من الشركة . - **يتعين دراسة ما ورد وبيان أسباب إستمرارية تحمل الشركة لمثل تلك العقوبات وتحديد ما إتخذته الشركة من إجراءات قبل ذلك مع وضع القواعد التى تكفل الحد من تلك الغرامات .**	- قامت الشركة بالمطابقة على مبلغ ١٤٥٢٠٥١٥.٤٠ جنيه لصالح الهيئة العامة للسلع التموينية تمثل تلك المبالغ غرامات تموينية عن سنوات سابقة ولم يتم موافاتنا بأى مكاتبات خاصة بغرامات العام المالى الحالى حيث يتم موافاتنا بها عند المطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية الامر الذى يستلزم ضرورة تكوين مخصص لمواجهة اى غرامات قد تطرأ على الشركة بالاضافة الى انه تم عمل القيد رقم ١٤ مرحلة ثانية تعديلات ميزانية فى ٢٠١٩/٦/٣٠ بمبلغ ٨ مليون جنيه مخصصات انتفى الغرض منها تنفيذاً لما ورد بالملاحظة.

الملحوظة	الرد
* نحو ٣.٥ مليون جنيه لمواجهة ضريبة على عمولة تسويق القمح المحلى محل نزاع مع الهيئة العامة للسلع التموينية ووزارة المالية وتم رفع دعاوى قضائية على الهيئة العامة للسلع التموينية ووزارة المالية برقم ٢٠١٣/٤٢٧٧ للمطالبة بمبلغ ٢.١٠٢ مليون جنيه وقضى فيها بجلسة ٢٠١٤/٩/٢٧ بعدم إختصاص وإحالة لمحكمة القضاء الإدارى ولم تحدد لها جلسة بعد وقد أظهر بيان القضايا المُسلم من الشركة أن الرأى القانونى كسب تلك القضية . - **يتعين الدراسة وإجراء التصويبات اللازمة فى ضوء ما سبق .**	- جارى متابعة الدعاوى المرفوعة من الشركة فى هذا الشأن وسيتم إجراء التصويبات اللازمة فى ضوء ما تسفر عنه نتيجة الدعوى .
* نحو ٨٨.٥٢٤ مليون جنيه لمواجهة الخلاف بين الشركة ومصلحة الضرائب المصرية على ضريبة المبيعات وضريبة القيمة المضافة على إيرادات القمح المطحون بمنظومة الخبز الحر (نخالة منظومة) عن الفترة من ٢٠١٢/٧/١ وحتى ٢٠١٣/٦/٣٠ ، من ٢٠١٥/٧/١ حتى ٢٠١٧/٧/٣١ وهذا المبلغ يمثل الفرق بين الضريبة المستحقة طبقاً للتوجيهات الوزارية وخطاب وزارة المالية وما تم حسابه بمعرفة الشركة عن هذه الفترة وسداده تحت حساب الضريبة على أساس تكلفة الطحن ١١٢.٥ جنيه للطن (تكلفة الطحن للمدعم فقط) عن الفترة سالفة الذكر . - ويتصل بذلك أنه تم فحص الشركة من قبل المركز الضريبى لكبار الممولين عن الفترة من ٢٠١٣/٧/١ حتى ٢٠١٥/٦/٣٠ وتم إخطار الشركة بنموذج ١٥ ضرائب مبيعات محل اعتراض وخلاف بين الشركة والمصلحة ، و ورد اخطار لجنة لجنة الطعن بربط ضريبة مستحقة بمبلغ ٣٩.٨١٢ جنيه ، قامت الشركة بسدادها على حساب المخصصات وتم رفع الدعوى رقم ٧٦٠٩ لسنة ٢٣ ق وما زالت متداولة. - **يتعين موافاتنا بالموقف القانونى للشركة تجاه تلك المطالبات .**	- تم إخطار الشركة بنموذج ١٥ ضرائب مبيعات وتم الإعتراض عليه من قبل الشركة فى المواعيد القانونية وتم إخطار الشركة بتحديد موعد إنعقاد لجنة التظلمات ثم لجنة التوفيق وتم الإختلاف على كيفية حساب الضريبة على تكلفة طحن الدقيق طبقاً للمنظومة وتم إحالة الملف إلى لجنة الطعن وإخطار الشركة بتحديد جلسة للجنة وحضور لجنة الطعن وتقديم مذكرة ومرفق بها حافظة مستندات تؤيد وجهة نظر الشركة وقد ورد إخطار لجنة الطعن بربط ضريبة مستحقة على الشركة بمبلغ ٣٩.٨١٢ مليون جنيه وتم سداد الضريبة بموجب قرار لجنة الطعن على حساب المخصصات وقامت الشركة برفع الدعوة رقم ٧٦٠٩ لسنه ٢٣ق ومازالت متداولة وسيتم إجراءا التسويات اللازمة فور الإنتهاء من مراحل التقاضى .
- تكرار إدراج بعض المبالغ بمخصص المطالبات والمنازعات لمواجهة بعض المديونيات والقضايا المرفوعة والتى لها مقابل بكل من مخصص ضريبة المبيعات بمبلغ نحو ٩.٩٨٧ مليون جنيه مقابل مبلغ نحو ٩.٢٧٣ مليون جنيه بمخصص الديون المشكوك فى تحصيلها، والموضحة تفصيلا بتقريرنا التفصيلى المُبلغ للشركة برقم ٢٢٩ بتاريخ ٢٠١٩/٨/٦ . - **يتعين إجراء التسويات اللازمة في هذا الخصوص منعاً للتكرار والإفادة .**	- **سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة وإجراء التسويات اللازمة فى ضوء نتيجة الدراسة .**

الملحوظة	الرد
- بلغت أرصدة الموردين فى ٢٠١٩/٦/٣٠ نحو ٢٣٠.٢٧٦ مليون جنيه (دائن) ، نحو ٤٢٣.٧٦٨ مليون جنيه (مدين) ، وبالمراجعة تبين ما يلى : - تم إجراء المطابقات اللازمة فى ٢٠١٩/٦/٣٠ مع الهيئة العامة للسلع التموينية على أرصدتها المدينة البالغة ٤١٨.٤٠٩ مليون جنيه والدائنة البالغة ٢١١.٤٤٦ مليون جنيه ، وقد تلاحظ بشأنها ما يلى :	
* وجود أرصدة متوقفة باسم الهيئة العامة للسلع التموينية يقابلها بحسابات العملاء (الدائن) بنحو ٦٩.٨٣٣ مليون جنيه تحت مسمى منظومة دقيق حر دون تحديد أسماء المطاحن والمخابز الخاصة بهم ، برغم ما ورد برد الشركة على تقريرنا الخاص بالفحص المحدود للقوائم المالية فى ٢٠١٩/٣/٣١ من أن هذه الأرصدة تمثل فروق تكلفة التصنيع المستحقة للمخابز طرف الهيئة العامة للسلع التموينية والتى يتجاوز عددها ثمانية آلاف مخبز وأنها محصورة بكشوف مستقلة بمناطق الشركة لكل مستودع على حده تمهيداً للصرف عند ورود شيكات من الهيئة العامة للسلع التموينية .	- تمثل هذه الارصدة فروق تكلفة التصنيع المستحقة للمخابز طرف الهيئة العامة للسلع التموينية والتى يتجاوز عددها ثمانية الاف مخبز وإنها محصورة بكشوف مستقلة بمناطق الشركة لكل مستودع على حده تمهيداً للصرف عند ورود شيكات من هيئة السلع التموينية .
* ما زالت فروق المطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية عن أرصدتها في ٢٠١٧/٦/٣٠ والبالغة نحو ٩.٥٩٢ مليون جنيه ، والمتمثلة فى نحو ٦.٣٩٢ مليون جنيه قيمة فروق ضريبية عن القمح المحلى والمستورد ، نحو ٣.٢ مليون جنية قيمة ما تم السطو عليه من دقيق بمطحن الشركة بالعريش ومطحن الكرام خلال أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ .	القمح المحلى : - تمثل هذه الفروق ضريبة المبيعات المستحقة للشركة عن عمولة التسويق للقمح المحلى والتى تم سدادها لمصلحة الضرائب . القمح الاجنبى : - سيتم فحص تلك الفروق وإجراء التسويات اللازمة فى ضوء نتيجة الفحص . بالنسبة لمبلغ ٣.٢ مليون جنيه : - قامت الشركة بالتحفظ على هذا المبلغ أثناء المطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية .
* تحملت الشركة مبلغ نحو ١٤.٥٢٠ مليون جنيه عقوبات مالية على مطاحن الشركة المختلفة وتم سدادها .	- تمت المطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية على ارصدة وتعاملات الشركة حتى ٢٠١٩/٦/٣٠ وتم إجراء القيوم اللازمة .
- تضمنت المطابقة التى تمت على رصيد الأقماح المستوردة فى ٢٠١٨/٦/٣٠ تحفظ الشركة على قيمة الغرامات التموينية الموقعة عليها والبالغة نحو ٨.٥٨٠ مليون جنيه لعدم حسابها طبقاً للتوجيه الوزارى رقم (١٨) لسنة ٢٠١٨ ويحق للشركة الرجوع على الهيئة بقيمة الفرق .	- تم تنفيذ ما ورد بتحفظ الشركة خلال المطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية فيما يخص بعض الغرامات الموقعة على مطاحن الشركة (الفيروز ، العريش ، بورسعيد) بمبلغ ١.١١٠ مليون جنيه وقد تم إدراجه ضمن التسوية المالية فى ٢٠١٩/٦/٣٠ ، وتم تأثير نتائج الاعمال بالقيد رقم ٨ مرحلة ثانية تعديلات ميزانية فى ٢٠١٩/٦/٣٠ - كما تم التحفظ فى المطابقة الحالية على باقى مطاحن الشركة وجارى المتابعة .
- تضمنت المطابقة المالية التى تمت على أرصدة الهيئة العامة للسلع التموينية فى ٢٠١٩/٦/٣٠ تحفظ الشركة على إدراج الهيئة لقيمة عجز الشون لموسم ٢٠١٨ بقيمة مالية قدرها ٩٦٣.٧١٤ ألف جنيه لحين تقديم شهادات من النيابة العامة تفيد بجبر الضرر كاملاً .	- جارى تقديم شهادات من النيابة العامة تفيد بجبر الضرر كاملاً عن عجز شون تسويق القمح المصرى موسم ٢٠١٨ .

الملحوظة	الرد
- وجود فرق بمبلغ ١٩,١٨٩ ألف جنيه بين أرصدة الهيئة العامة للسلع التموينية الدفترية بالشركة ورصيد المطابقات التى تمت مع الهيئة على أرصدتها فى ٢٠١٩/٦/٣٠ . - **يتعين العمل على سرعة نهو الخلافات الناتجة بين الشركة والهيئة العامة للسلع التموينية مع إجراء التسويات اللازمة لمبالغ الخلافات الظاهرة بمطابقات ٢٠١٨/٦/٣٠ وتحديد المسئولية حيال العقوبات المالية التى تحملتها الشركة مع تحديد موقفها القانونى وبحث ودراسة الفرق بين أرصدة الهيئة الدفترية وأرصدة المطابقات والإفادة .**	- سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة .
- تضمن حساب الموردين " المدين " فى ٢٠١٩/٦/٣٠ المبالغ التالية : * نحو ٣,١٢٧ مليون جنيه تمثل قيمة شيك بإسم / سكرتير عام محافظة دمياط خلال شهر نوفمبر ٢٠١٦ مقابل حق الإنتفاع والمقاصة الثمنية لأرض شط بناحية دمياط وحتى تاريخ الفحص لم نقف على ما تم إتخاذه من إجراءات نحو تحرير عقد البيع وتسويه مقابل الإنتفاع بالمصروفات تنفيذاً لقرار مجلس الإدارة فى ٢٠١٦/٩/١٩ . * نحو ١,٤١٤ مليون جنيه بإسم/ مديرية الإصلاح الزراعى بالشرقية قيمة ٤٦٤٥ متر لأرض مخبز منيا القمح بالإضافة إلى ١,٥% من قيمة الأرض مصاريف دعاية وإعلان بإسم الجمعية المشتركة للإصلاح الزراعى بالزقازيق بناءً على موافقة مجلس الإدارة فى ٢٠١٦/١١/٢٠ بشأن شراء مسطح الأرض المقام عليها مخبز منيا القمح وحتى تاريخ الفحص لم نقف على ما تم إتخاذه من إجراءات قانونية نحو تحرير عقود الشراء وتسوية تلك المبالغ المدفوعة . - **نكرر توصياتنا بضرورة موافاتنا بما تم إتخاذه من إجراءات قانونية وتحرير عقود البيع فى ضوء قرارات الجمعية العامة العادية للشركة فى ٢٠١٧/١٠/٢٩ وإجراء التسويات اللازمة فى ضوء ذلك .**	- بتاريخ ٢٠١٧/٨/٢٣ صدر قرار اللجنة العليا التنفيذية لمحافظة دمياط برئاسة السيد اللواء / محافظ دمياط وتضمن الموافقة على تحرير عقد بيع بالبدل نهائى لصالح الشركة وقد تضمن القرار الاحالة الى ادارة الاملاك والمساحة لتحديد المسطحات وإنهاء الاجراءات لإمكانية التسجيل للشركة وما زال العقد طرف مجلس الدولة بالقاهرة (إدارة العقود والمراجعة) حيث انها المسئولة عن عقود وزارة التنمية المحلية وجارى المتابعة وإستكمال إجراء تسجيل العقد المحرر . - تسلمت الشركة محضر استلام نهائى من مديرية الاصلاح الزراعى بالشرقية عن ارض مخبز منيا القمح كما تم تقديم طلب للسجل العينى لاستخراج شهادة بيان عن قطعة الارض وتبين انها حتى تاريخه لم يتم نقلها باسم الاصلاح الزراعى وبناءا عليه تقدمت الشركة بشكوى للسجل العينى لنقل هذه الارض باسم الاصلاح الزراعى واحيلت الى مديرية المساحة بالشرقية إدارة السجل العينى لتنفيذ القائمة ونقل هذه الارض باسم الاصلاح الزراعى تمهيداً لاستخراج شهادات بيانات مدون بها ان هذه الارض ملك الاصلاح الزراعى وقد تم تقديم الطلب رقم ٤٨٦ لسنه ٢٠١٩ شهر عقارى منيا القمح بإستخراج شهادة بيانات عن قطعة الارض سالفة البيان وتم الانتهاء من اعمال كشف التحديد وتقدم القطاع القانونى بطلب بإدارة الاصلاح الزراعى لتحرير عقد البيع الابتدائى والسير فى دعوى صحة ونفاذ هذا العقد وجارى المتابعة لحين الانتهاء من جميع الاجراءات .
- لم تقم الشركة بإجراء مطابقة حسابية مع هيئة التأمينات الإجتماعية على أرصدة حساباتها بالشركة فى ٢٠١٩/٦/٣٠ والبالغة نحو ١٢,٠٨١ مليون جنيه والمتضمن مبلغ نحو ٣,٤٠٤ مليون جنيه بالزيادة لم نقف على أسبابه . - **يتعين إجراء مطابقة حسابية مع هيئة التأمينات الإجتماعية وإجراء التسويات اللازمة فى ضوء ذلك .**	- سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة والعمل على إجراء مطابقة حسابية مع الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية

الملحوظة	الرد
- بلغ رصيد حسابات دائنة للشركات القابضة والشقيقة في ٢٠١٩/٦/٣٠ نحو ٣.٨٠٦ مليون جنيه تتمثل في أرصدة مستحقة لكل من (الشركة القابضة للصناعات الغذائية ، الشركة المصرية القابضة للصوامع والتخزين ، شركتى مضارب الدقهلية والشرقية) لم يتم إجراء أى مطابقات بشأنها . - **يتعين إجراء المطابقات اللازمة وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ما تسفر عنه نتائج تلك المطابقات .**	- جارى العمل على إجراء المطابقات اللازمة مع الشركة القابضة للصناعات الغذائية وتم إجراء المطابقة مع الشركة المصرية القابضة للصوامع والتخزين.
- ما زالت التأمينات للغير تتضمن نحو ١.٦٩٦ مليون جنيه يمثل أرصدة متوقفة منذ عدة سنوات بالمخالفة لتوصيات الجمعيات العامة للشركة المتعاقبة وآخرها بتاريخ ٢٠١٤/١١/٢٧ بضرورة الإنتهاء من دراسة أرصدة التأمينات للغير والمتوقفة منذ عدة سنوات خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ ، وهو ما لم يتم حتي تاريخه من قبل الشركة ، رغم ما ورد برد الشركة على تقريرنا الخاص بمراجعة القوائم المالية المعدلة فى ٢٠١٨/٦/٣٠ بأنه سيتم دراسة تلك المبالغ وسيتم التصرف فيها في ضوء أحكام المادة (١٤٧) من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بشأن قانون الضريبة على الدخل . - **يتعين ضرورة الإلتزام بتنفيذ ومراعاة ما تقضى به أحكام المادة ١٤٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ الضرائب على الدخل وكذا توصيات الجمعيات العامة المتعاقبة للشركة والإلتزام بما ورد برد الشركة والإفادة .**	- سيتم دراسة تلك المبالغ المتوقفة وسيتم التصرف فيها في ضوء احكام المادة ١٤٧ من القانون رقم ٩١ لسنه ٢٠٠٥ بشان قانون الضريبة على الدخل .
- بلغ رصيد حساب دائنو التوزيعات فى ٢٠١٩/٦/٣٠ مبلغ ٧٠٩.٦٣٦ ألف جنيه يتمثل في (مبلغ ٦٩٤.٢٣٦ ألف جنيه بواقى حصص عاملين منه مبلغ ٤٩٠.٧٩٩ ألف جنيه مرحل منذ أعوام سابقة ، مبلغ ١٥.٤ ألف جنيه مكافأة مجلس الإدارة) ، وذلك رغم ما ورد برد الشركة على تقريرنا الخاص بالفحص المحدود للقوائم المالية فى ٢٠١٩/٣/٣١ من أنه سيتم دراسة تلك الأرصدة وفقا لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية . - **يتعين الإلتزام بما ورد برد الشركة وإجراء التسويات اللازمة وفقاً لما تقضى به الأحكام والقواعد القانونية .**	- سيتم دراسة تلك الأرصدة وفقا لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية .
- تضمنت الأرصدة الدائنة الأخرى (أمانات) مبلغ نحو ٧١١.٨٥٤ الف جنيه بإسم شركة مصر المقاصة تمثل قيمة الكوبونات المرتدة منذ أكثر من ١٥ عام من الشركة المذكورة ولم تقم الشركة بتوريدها لوزارة المالية طبقا للمادة ١٤٧ من قانون ضرائب على عن الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ، وذلك رغم ما ورد برد الشركة على تقريرنا الخاص بمراجعة القوائم المالية المعدلة فى ٢٠١٨/٦/٣٠ من أنه سيتم دراسة تلك المبالغ وسيتم التصرف فيها في ضوء أحكام قانون الضرائب على الدخل . - **يتعين الإلتزام بتنفيذ ومراعاة ما تقضى به أحكام المادة ١٤٧ من قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والإلتزام بما ورد برد الشركة والإفادة .**	- سيتم مراعاة الالتزام بما تقضى به احكام المادة ١٤٧ من قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنه ٢٠٠٥ .

الملحوظة	الرد
- <u>الإقرار الضريبي :</u> - تضمنت إيرادات وأرباح غير عادية مبلغ ٦٦٩.٨٤٧ ألف جنيه بالخطأ قيمة النفقة الضريبية المؤجلة عن العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩ مقابل تخفيض الإلتزامات طويلة الأجل وذلك بالمخالفة لكل من : * معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٤) الخاص بضرائب الدخل فقرة رقم (١٧) بند (أ) . * معيار المحاسبة المصرى رقم (١) الخاص بعرض القوائم المالية فقرة رقم (١٢٠) بشأن الإفصاح عن سياسة الشركة المحاسبية المتعلقة بضرائب الدخل بما في ذلك السياسات التى تطبقها فيما يتعلق بالأصول والإلتزامات الضريبية المؤجلة . - فضلاً عن ظهور رقم إيرادات وأرباح أخرى بقائمة الأرباح والخسائر بمبلغ ١٣.٩٨٧ مليون جنيه فى حين أظهرته قائمة الدخل بمبلغ ١٣.٣١٩ مليون جنيه . - **يتعين الإلتزام بما ورد بمعيارى المحاسبة المصرى رقما (١ ، ٢٤) وإجراء التصويب اللازم حتى تتفق الأرقام المُدرجة بكل من قائمة الدخل وحساب الأرباح والخسائر مع بعضهما .**	- سيتم مراعاة ما ورد بالملاحظة مستقبلا .
- تم تحميل الأجور بمبلغ ٢٠ مليون جنيه تقديرياً يتمثل فى (مبلغ ١٨ مليون جنيه أجور نقدية ، مبلغ ٢ مليون جنيه حصة الشركة فى التأمينات الإجتماعية) قيمة مكافأة الأرباح عن العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩ . - تضمن حساب أعباء وخسائر فى ٢٠١٩/٦/٣٠ مبلغ ١٠٠ ألف جنيه تحت مسمى تبرعات وإعانات ، يتمثل في ٥٠ ألف جنيه تبرع لجمعية الخدمات والحج والعمرة للعاملين بالشركة، مبلغ ٥٠ ألف جنيه إعانة لورثة السيد المهندس المرحوم/ علي إسماعيل عبد الرحيم (مدير عام الصيانة بالقطاع الهندسى سابقاً) . - **والأمر معروض على الجمعية العامة للشركة لإتخاذ القرار المناسب فى هذا الشأن .**	- الامر معروض على الجمعية العامة للشركة لإتخاذ القرار المناسب .
- تضمنت إيرادات النشاط فى ٢٠١٩/٦/٣٠ مبلغ نحو ٥.٢٥٠ مليون جنيه بالخدمات المباعة قيمة نقليات القمح الأجنبى دون إجراء المطابقات اللازمة مع الشركة العامة للصوامع والتخزين . - **يتعين إجراء المطابقات اللازمة والتسوية فى ضوء ما تسفر عنه نتائج المطابقات لإظهار إيرادات النشاط الفعلية التى حققتها الشركة .**	- تم إجراء المطابقة مع الشركة العامة للصوامع والتخزين .
- لم تقم الشركة بإعداد حساب التوزيع المقترح للعام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩ ، مما ترتب عليه عدم إمكانية الوقوف على إقتراح ورؤية مجلس الإدارة بشأن التصرف فى الأرباح وبالتالى عدم مراجعتها وإبداء الرأى عنها قبل العرض على الجمعية العامة للشركة ، ونشير في هذا الصدد إلى أن كل من الإحتياطى النظامى والقانونى قد بلغا نسبة ١٢٣.٠٢% ، ٥٠% على الترتيب من رأس مال الشركة في ٢٠١٨/٦/٣٠ . - **يتعين الإلتزام بما ورد بالقانون المشار إليه مع إعداد قائمة التوزيع المقترح .**	- تم تلافى ما ورد بالملاحظة .

الملحوظة	الرد
- عدم تفعيل المعدلات المعيارية التي تم إعتمادها من مجلس إدارة الشركة في ٢٠١٤/٥/٢١ بناءً على توصية الجمعية العامة العادية بتاريخ ٢٠١٣/١١/١٢ لقياس وتحليل وتحديد الإنحرافات الإيجابية والسلبية لمراجعة الأداء وحساب مراكز المسئولية . - يتعين بحث ودراسة ما سبق مع ضرورة الإلتزام بتنفيذ ما ورد بتوصية الجمعية العامة والإلتزام بتحليل الإنحرافات لما لذلك من أثر على بيان إستخدامات عوامل الإنتاج وإحكاماً للرقابة وإتخاذ القرار المناسب .	- تم التنبيه نحو ضرورة الالتزام بتنفيذ ما ورد بتوصية الجمعية العامة والإلتزام بتحليل الإنحرافات .
- بمراجعة قوائم التكاليف في ٢٠١٩/٦/٣٠ تبين ان نظام التكاليف المتبع يفى فقط بأغراض تقييم المخزون ونوصى بتطويره حيث تبين ما يلى : * عدم وجود نظام للتكاليف البيئية يمكن من تحديد التكلفة المتعلقة بالبيئة وتبويبها إلى تكاليف رأسمالية وتكاليف مباشرة وغير مباشرة طبقاً لما ورد بقرار رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ٩٥٥ لسنة ٢٠٠٩ مما يلزم تداركه . * إستمرار الشركة في عدم تحميل قوائم تكاليف نشاطى المكرونة والمخابز بأية تكاليف إدارية وتمويلية وتسويقية وتوزيعها على القطاعات الأخرى الأمر الذى يظهر نتائج الأنشطة على غير حقيقتها . * أسفرت قائمة نشاط العبوة عن خسائر بنحو ٢١٨,٤٢٨ ألف جنيه تتمثل فى أجور فقط دون الإستفادة من هذا النشاط . - يتعين الدراسة وإتخاذ ما يلزم من إجراءات فى هذا الشأن مع تحميل كافة الأنشطة بنصيبها من التكاليف غير المباشرة لإظهار مخزون ونتائج الأنشطة خلال الفترة على حقيقتها .	- تم تلافى ما ورد بالملاحظة .
- أعمال البيئة والأمن الصناعى : - أسفر فحص الاثار البيئيه وسلبياتها لدى الشركة عن مخالفة الإجراءات والشروط اللازمة للحفاظ على البيئة طبقا للقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ فى شأن البيئة ولائحته التنفيذية والمعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ من حيث : - عدم وضع أغطية للسيور والتروس وبعض المعدات للحد من الحوادث ببعض المطاحن . - عدم تشغيل أجهزة شفط الهواء ببعض المطاحن . - عدم وجود مراوح شفط أتربة ببعض المطاحن . - وجود أسلاك كهربائية خارج الحوائط وغير معزولة ببعض وحدات الشركة . - عدم إستخدام العاملين لأجهزة الوقاية الشخصية . - عدم نظافة بعض المطاحن وبعض الآلات والمعدات والعنابر والأقسام الموجودة بها . - إنتشار الأتربة والمخلفات ببعض مطاحن ومخازن الشركة . - عدم وجود خريطة لتوزيع أجهزة الإطفاء داخل بعض مطاحن ومواقع الشركة . - عدم وجود خطة إخلاء وإطفاء داخل بعض مطاحن ومواقع الشركة . - عدم وجود طفايات حريق ببعض مواقع ومخازن الشركة . - سوء توزيع الإضاءة والإنارة ببعض وحدات الشركة . - وجود كسر بزجاج نوافذ بعض وحدات الشركة مما يسمح بدخول الأتربة . - وجود بعض التشققات والرشح بحوائط وأسقف بعض المخازن وظهور حديد التسليح منها - يتعين الإلتزام بأحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ فى شأن البيئة ولائحته التنفيذية والمعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ .	- تقوم الإدارة العامة للسلامة والصحة المهنية بمتابعة تلافى تلك الملاحظات وقد تم التنبيه بضرورة الالتزام باحكام القانون رقم ٤ لسنه ١٩٩٤ ولائحته التنفيذية والمعدل بالقانون رقم ٩ لسنه ٢٠٠٩ مع ضرورة تلافى ما ورد بالملاحظة ووضعها موضع التنفيذ .

الملحوظة	الرد
- <u>ضعف بعض نظم الرقابة والضبط الداخلية ومنها :</u> - ضعف الرقابة على أعمال الوارد والمنصرف بالشون الأمر الذى أظهر وجود عجوزات عند تصفية بعض الشون خلال موسم تسويق ٢٠١٨ وذلك على النحو الوارد بتقريرنا التفصيلي رقم ٢٢٩ بتاريخ ٢٠١٩/٨/٦ عن القوائم المالية فى ٢٠١٩/٦/٣٠ . - إصدار شيكات بالمخالفة لشروط أوامر التوريد . - شراء قطع الغيار بالأمر المباشر وشراء بعض الأصناف من السلفة رغم عدم الحاجة إليها لوجود أرصدة لها بالمخازن . - تكرار شراء العديد من ذات الأصناف خلال فترات متقاربة مما أدى إلى تفاوت الأسعار . - عدم الفصل بين أرصدة مخازن الدقيق وصالات الإنتاج بمطاحن الشركة وبمصنع المكرونة . - إسناد أمانة عهدة عدة مخازن لشخص واحد وعدم التأمين على بعض المخازن . - تعطل عدادات بعض السيارات مما يؤثر على إحكام الرقابة على إستخدام الوقود . - ضعف الرقابة على أوامر تشغيل السيارات بقطاع الحركة والنقل وإدارة الشركة . - عدم وجود دورة مستندية لمخلفات الطحن وناتج الغربلة بمطاحن الشركة وكنسة عجينة مصنع المكرونة وعدم إثباتها ببيانات الإنتاج اليومية مع إثبات الكميات فقط عند البيع .	- تقوم الشركة بتدعيم نظام الرقابة الداخلية من خلال الأجهزة المعنية والعمل على تلافى أى ملاحظات ترد بتقارير السادة /مراقبى الحسابات بالجهاز المركزى للمحاسبات بالإضافة الى ان الشركة تقوم بتجميع الاحتياجات العامة للمطاحن مثل الموتورات والدرافيل والاكاليز وتدبيرها من خلال مناقصات ويتم الشراء بالامر المباشر فى حالة الاحتياجات العاجلة للوحدات الانتاجية والتى قد تؤدى الى التوقف أو قطع الغيار التخصصية بالإضافة الى دراسة أمكانية إعداد دورة مستندية للمحصل من مبيعات المخلفات كما تم اصدار تعليمات مالية لتدعيم الدورة المستندية لخزن الشركة بما يكفل المزيد من الرقابة .
- تم تكليف الأستاذ الدكتور/ عبد الرسول عبد الهادى مراقبا لحسابات الشركة بموافقة مجلس إدارة الشركة فى ٢٠١٩/٨/٤ ، حيث توفى إلى رحمة الله تعالى مراقب الحسابات الخارجى المكلف بمراجعة أعمال الشركة والأمر معروض على الجمعية العامة للشركة للإعتماد .	- الامر معروض على الجمعية العامة العادية للشركة.

تولى الشركة تقارير السيد الأستاذ / مراقب الحسابات العناية الواجبة وتنفيذ كافة ما يرد بها من توصيات لتلافى أي ملاحظات .

والله ولى التوفيق ...

تحريراً فى / /٢٠١٩

العضو المنتدب

للشئون المالية والتجارية

محاسب / عادل زاغب حسين